

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

ومن أكره على الطلاق بغير حق .

قوله ومن أكره على الطلاق بغير حق : لم يقع طلاقه .

هذا المذهب مطلقا نص عليه في رواية الجماعة وعليه الأصحاب .

وعنه : يشترط في الوقوع : أن يكون المكره - بكسر الراء - ذا سلطان .

قوله وإن هدده - بالقتل أو أخذ المال ونحوه - قادر يغلب على ظنه وقوع ما هدد به :

فهو إكره .

هذا المذهب صححه في النظم وغيره .

واختاره ابن عقيل في التذكرة و ابن عبدوس في تذكرته وغيرهما .

وجزم به في الوجيز و المنور وغيرهما .

وقدمه في الفروع وغيره .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب وإليه ميل المصنف و الشارح .

لا يكون مكرها حتى ينال شئ من العذاب كالضرب والخنق وعصر الساق نص عليه في رواية

الجماعة .

واختاره الخراقي و القاضي وأصحابه منهم الشريف وأبو الخطاب في خلافيهما و الشيرازي .

وجزم به في الإرشاد وقدمه في الخلاصة وهو من المفردات .

وأطلقهما في الهداية المذهب و مسبوكة الذهب و المستوعب و الشرح .

وأطلقهما في المحرر و الرايعتين و الحاوي الصغير في تهديده بغير القتل والقطع في

المحرر و الحاوي : إن الطلاق لا يقع إذا هدد بالقتل أو القطع .

وقدم في الرايعتين : أنه يقع إذا هدد بهما .

وعنه : إن هدد بقتل أو قطع عضو فإكراه وإلا فلا .

قال القاضي في كتاب الرايعتين : التهديد بالقتل إكراه رواية واحدة .

وتبعه المجد في المحرر و الحاوي الصغير وزاد : وقطع طرف كما قدم عنهما